شناشيل

النجيفي والفخّ القاتل

■ عدنان حسين

بدعوة كريمة من سفارتنا في الكويت، حضرتُ مساء السبت الماضي لقاء وفد مجلس النواب الزائر برئاسة رئيس مجلس النواب السيد أسامة النجيفي بعشرات من أبناء الجالية العراقية. كان لقاءً مثمراً في الواقع، فلم يشأ السفير السيد محمد حسين بحر العلوم أن يجعله لقاء مجاملة، بل اجتماع عمل استمع فيه الوفد البرلماني إلى هموم الجالية التي تبيّن أنها غير قليلة، والى أفكار ومقترحات لتطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين. وقد أظهر السيد النجيفي اهتماماً واضحاً بهذه الهموم والأفكار واعداً بالعمل في إطار البرلمان على تخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

لم أفكر بالكتابة عن اللقاء لولا ذلك المشهد الذي استكثرته على رئيس برلماننا واستفزني وعدداً من شركائي في الطاولة.

في القاعة التي عُقد فيها اللقاء وفي قاعات أخرى في الفندق نفسه (شيراتون) وفنادق أخرى قُيّض لي، بحكم عملي الإعلامي، أن أحضر فيها ندوات ومؤتمرات يكون راعيها أو ضيفها الأول أمير دولة الكويت أو ولي عهده أو رئيس الوزراء، أو كلهم دفعة واحدة. ولم يحصل في أية مرة من هذه المرات أن شهدتُ ما شهدته مساء السبت الماضي، فأمير الكويت وولي عهده ورئيس وزرائه لا يدخلون القاعات مع حراسهم، ولا يقف خلفهم أي حارس عندما يكونون جالسين في الصف الأول أو على المنصة أو وراء منبر الخطابة.

في لقاء السبت الماضي لاحظنا ثلاثة حراس يحيطون بالسيد النجيفي وهو داخل إلى القاعة ثم يرابطون خلفه عند الطاولة التي جلس إليها ومنبر الخطابة الذي ألقى من فوقه كلمة قصيرة. وقد تداولتُ في الأمر مع شركائي في الطاولة وبادر أحدنا فنبّه أحد أفراد طاقم السفارة إلى ذلك، فتحرك الرجل بهدوء وأقنع الحراس الثلاثة بأن يجدوا لهم مكاناً آخر للجلوس أو الوقوف، فاختاروا أن يقفوا في زاوية غير بعيدة عن الرئيس.

كان على أحد ما أن ينبّه السيد النجيفي إلى أن مشهد الحراس المتسمرين كالأصنام خلف المسؤول غير مألوف في الكويت، وان الكويت بلد آمن إلى درجة أن أميرها وسائر كبار المسؤولين فيها يشاركون في المؤتمرات والندوات ويزورون المقاهي الشعبية ويقومون بواجب التهنئة بالأفراح أو التعزية بالأموات من دون حراس يلازمونهم كظلالهم.

منذ أربعة أيام عرضت إحدى الفضائيات اجتماعاً لمجلس إحدى المحافظات الغربية بدا فيه المحافظ محروسا بحارس وقف خلفه كالتمثال في منظر أعاد إلى ذهني صورة صدام حسين ومن خلفه عبد حمود.

قبل بضعة أشهر التقيت في بغداد سياسياً كردياً صديقاً ممن انخرطوا بنشاط في العملية السياسية منذ سقوط صدام ولم يزل ناشطا فيها من خلال موقعه المهم.. سألته عن خلاصة خبرته في العمل مع الساسة العرب، فأوجزها لي بالآتي: الشيعة مقبلون بنهم على المال والنساء، والسُنّة مولعون بمظاهر القوة والتسلط كما كان صدام حسين.

السيد النجيفي الذي أتوقع له دوراً سياسياً متزايداً إذا ما واصل أداءه الحالي الناجح إلى حدّ كبير في إدارة البرلمان، أتمنى عليه، وعلى غيره من قادة الدولة العراقية، ألا يكون من طراز الساسة السُنّة الذين تحدث عنهم صديقي السياسي الكردي، لأنه بهذا يلقي بنفسه في فخ قاتل ويخسر المستقبل الواعد الذي ينتظره.

adnan255@btinternet.com

العراقية: نتوقع تعديلاً وزارياً.. ولا تحسن قريباً للخدمات

دولة القانون: المئة يوم تجعل الحكومة على المحك

□ بغداد / اياس حسام الساموك

توقعت القائمة العراقية أن تشهد الفترة القادمة تعديلات وزارية، نافية حدوث أي تغييرات على مستوى الخدمات بسبب ضعف الميزانية.

في غضون ذلك شدد ائتلاف دولة القانون على أن مهلة المئة يوم التي حددها المالكي أتت من اجل وضع وزراء حكومته على المحك على اعتبار أن المسؤولية تضامنية بينهم جميعاً.

النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان نفى في تصريح لـ"المدى" أن تطرأ أي مؤشرات ايجابية على الواقع العراقي حتى وان كانت المهلة هي ١٠٠٠ يوم، مرجعا الأسباب إلى أن الموازنة الاتحادية تخصص ٧٠ بالمئة منها إلى النفقات التشغيلية، أي للرواتب والمخصصات، فيما لم تخصص إلى المشاريع والاستثمارات سوى ٣٠ بالمئة وهو رقم ضعيف.

وأضاف سلمان وهو قيادي في جبهة الحوار أن ربع الموازنة الحالية تذهب إلى وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني والمخابرات وغير من الجهات التي ترتبط بها القوات الأمنية، مشددا على انه المبلغ الذي بيد المالكي في دعم الخدمات والبطاقة التموينية لا يتعدى ١٥ مليار دولار وهو مبلغ غير كافي، فلا يستطيع أي شخص وان صدقت نواياه القيام بتغيرات جذرية في ظل ضعف المخصصات المالية التي تتعلق بالبنى التحتية والخدمات والبطاقة التموينية.

وأكد سلمان أن قرار المهلة هذه، فردي اتخذه المالكي دون المشاورة حتى مع أطراف تحالفه، معربا عن اعتقاده انه ينوي أمرين منه، الأول هو امتصاص حدة التظاهرات والمطالبات الشعبية والتي خرجت للمطالبة بالإصلاحات والقضاء على الفساد، أما الثاني فقد ينوي المالكي بعد هذه الفترة إعطاء الفرصة لوزرائه من اجل العمل بجد على إصلاح ما يمكن إصلاحه، ومن ثم إحداث تعديلات وزارية في الكابينة لاسيما وانه لطالما عبر عن عدم رضاه عليها، ما لم ينو تبديلها بصورة كاملة.

القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني أكد أن مهلة المالكي هي نظام معمول به في كل دول العالم من اجل وضع خارطة الطريق للنهوض بالمشروع الحكومي، معتبرا إياها من الأمور المهمة التي تعد الأساس لرسم سياسات واضحة المعالم في سير عمل الحكومة، فضلا عن أن لها دورا مهما في البناء والإعمار.

ونفى الحساني في اتصال هاتفي مع "المدى" أن يحدث تغيير ملموس بعد انتهاء المدة على مستوى البنى التحتية والتمنية البشرية، مكتفيا بالقول إن ما يمكن وضعه هو الخطوط العريضة لعمل الوزراء والطريق نحو بناء دولة الخدمات والرعاية الاجتماعية بعد توفر الأمن والأمان.

وعن الفترة التي انقضت المهلة يقول الحساني إنها وضعت جميع الوزراء على المحك من اجل اتخاذ قرار سياسي ورسم سياسة صحيحة من خلال جدول زمني يخرج به الوزراء أمام الشعب بخطة عمل متكاملة.

وتوقع الحساني أن تحدث هناك تغييرات وزارية بعد انتهاء هذه المهلة إذا ما استطاع بعض الوزراء تحقيق ما هو ملقى على عاتقهم، مبينا أن المالكي من خلال هذه المهلة التي حددها جعل من المسؤولية تضامنية وغير ملقاة كليا على شخصه كما كان في السابق.

تيار الأحرار داخل التحالف الوطني اعتبر أن فترة المئة يوم كانت للتخلص من حرج التظاهرات التي اجتاحت البلاد خلال الفترة الماضية، مشددة على أنها غير كافية لتحديد خطة عمل الوزارة، وبالتالي لا يمكن بناء حكم عليها ومن ثم محاسبة الوزير في ظل هذه الفترة.

أمين عام التيار أمير الكناني شدد في تصريح لـ"المدى" على أن الوزراء الخدميين أوضحوا خلال حضروهم إلى مجلس النواب ما الغرض من مهلة المئة يوم التي حددها المالكي، والتي هي من اجل وضع استراتيجيات تعمل عليها الوزارة خلال الفترة القادمة.

وأوضح الكناني وهو عضو اللجنة القانونية النيابية انه من غير الممكن أن يكون هنالك إصلاح للأحوال خلال تلك الفترة على اعتبار أن أي مشروع يحتاج إلى فترة زمنية تتعدى الفترة المذكورة كي يصار إلى الشروع بتنفيذه.

ووصف الكناني الفترة التي حددها المالكي بالوهمية، مبينا أن الأخير بات في مأزق الآن كونه لا يستطيع هو ولا غيره أن يقدم شيئا بعد هذه الفترة، مستدركا بالقول إنها أتت من اجل امتصاص غضب الشارع العراقي الذي خرج بتظاهرات كبيرة يوم ٢٥ شباط احتجاجا على تردي الخدمات.

وتابع الكناني: لا يمكن لمجلس النواب إذا ما كان منصفا في عمله أن يحاسب وزراء على فترة وجيزة، ضاربا المثل بوزير التجارة الحالي الذي، بحسب الكناني، تسلم وزارة منذ شهر تقريبا، متسائلا "هل من المنطق أن نحاسب وزيراً لم تمض على تسنمه مهامه سوى أيام قلائل ونترك وزراء فاسدين طوال السنوات الماضية؟"

يشار إلى أن عضو التحالف الكردستاني النائبة أشواق الجاف كشفت عن وجود نية حقيقية لدى البرلمانيين لمعالجة مشاكل المواطنين ولو جزء منها.

وأوضحت الجاف انه "مر أكثر من عام على الانتخابات البرلمانية دون أن يتحقق أي شيء يتعلق بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل والقضاء على الفساد المستشري في البلاد".

وتابعت الجاف "لكن بعد تزايد الضغط الشعبي لمسنا أن هناك نية حقيقية لمعالجة مشاكل المواطنين وان لم تكن بنسبة ١٠٠ ٪ فان هناك نسبة تحسن لا بأس بها ممكن أن تطمئن الشارع العراقي في دفع الحكومة لتنفيذ مطالبه".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قد قال في وقت سابق، إن مهلة المئة يوم التي أعلن عنها "ليست لإنجاز جميع الأعمال" لأنها، كما قال، فترة قصيرة، مشيرا إلى انه يريد في هذه المهلة أن يقيّم عمل الوزير أو المسؤول لمعرفة إن كان قادرا على وضع وزارته على الطريق الصحيح، داعيا الأمم المتحدة لمساعدة الوزارات والدوائر العراقية.

ونقل البيان عن المالكي قوله "إن المئة يوم ليست لإنجاز جميع الأعمال لأنها فترة قصيرة، وإنما نريد أن نقيّم عمل الوزير أو المسؤول لمعرفة إن كان قادرا على وضع وزارته على الطريق الصحيح، وهل لديه رؤية وخطة معينة للنهوض بعمل الوزارة".

وأضاف "نحن نريد للوزراء ووزاراتهم النجاح ، ونعمل على تهيئة كل فرص النجاح بما فيها الخبرة المطلوبة التي يمكن للوزير أن يستعين بها ويضع خطة مثمرة ومتكاملة، كما نحتاج إلى تحشيد كل الخبرات من أجل وضع آلية ناجحة لتقديم النتائج المطلوبة خلال المئة يوم التي تم تحديدها".

وتابع "استدعينا الخبرات العراقية في الداخل والخارج، ونستعين بالخبرات العالمية من أجل وضع خطة متكاملة لإنجاح المهمة".

مفتشون يخفون ملفات مشبوهة

الصدريون يتهمون حلفاءهم بعرقلة قوانين الفساد

□ متابعة/ المدى

أكد عضو اللجنة القانونية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني امير الكناني وجود معارضة من ائتلاف دولة القانون على إقرار قوانين خاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي ولم يوضحوا أسباب اعتراضهم.

وكانت وسائل إعلامية نقلت مشادة كلامية بين نائبين احدهما من التيار الصدري بهاء الأعرجي والآخر من دولة القانون صادق الركابي، حصلت في إحدى جلسات البرلمان، بسبب النقاش على مشروع قانون المفتشين العموميين، ما دفع رئيس مجلس النواب إلى تعليق الجلسة.

وقال الكناني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء إن ثلاثة مشاريع قوانين مهمة تتعلق بعمل النزاهة مطروحة في مجلس النواب، الأول: هيئة النزاهة، الثاني: المفتشين العموميين، والثالث: قانون ديوان الرقابة المالية، وان عمل هذه القوانين مرتبط بالآخر، وقسم منها تمت قراءته قراءة أولية، وستكون هناك مناقشات بالقراءة الثانية وبعد فترة قصيرة، سيتم التصويت عليها.

وأضاف الكناني: أن مجلس النواب اجتمع مع الجهات المعنية بالقرارات الثلاث، وذلك لإبداء رأيهم بها، لإقرارها بأسرع وقت ممكن، لكن إن بعض الكتل السياسية، وخصوصا ائتلاف دولة القانون، اعترضوا على القوانين الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، وإنهم لم يعرضوا أسباب اعتراضهم.

من جهتها، حذرت لجنة النزاهة النيابية جميع المفتشين العموميين من أخفاء ملفات الفساد عن هيئة النزاهة، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه بذلك.

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف لوكالة كردستان للأنباء، إن لجنة النزاهة أبلغت جميع المفتشين العموميين بضرورة تقديم تقارير عن ملفات الفساد في المؤسسات التي يعلمون فيها إلى لجنة النزاهة النيابية ضمن جدول زمني.

وأوضحت نصيف أن "لجنتها حددت تقديم ثلاثة تقارير لثلاثة مفتشين عموميين أسبوعياً"، مبينة أن "المفتشين العموميين ملزمين بتقديم تلك التقارير إلى اللجنة".

وأضافت نصيف أن "لجنة النزاهة لديها اطلاع بأن هناك ملفات فساد تفوق إمكانات المفتش العام أو انها تمس كبار موظفي الدولة لذلك ألزمت اللجنة تقديم تقارير بهذا الخصوص"، مشيرة إلى أن "لجنتها ستتخذ إجراءات صارمة تجاه المفتشين العموميين في حال اكتشفت ملفات فساد أخفاها المفتشون".

ومنحت الحكومة الضوء الأخضر لجميع المؤسسات المعنية بالكشف والتحقيق بملفات الفساد المالي والإداري في عموم البلاد لبدء عملها على خلفية التظاهرات الشعبية التي طالبت بمحاربة الفساد والمفسدين بغض النظر عن هوياتهم وانتماءاتهم السياسية.

وتقول لجنة النزاهة النيابية أن أكبر ملفات الفساد كانت في الحكومة السابقة، وخصوصا وزارات الرياضة والشباب والتجارة والدفاع.

وكانت هيئة النزاهة العامة قد أكدت في وقت سابق على أن استحداث مناصب جديدة في الحكومة الحالية "سيزيد" من حالات الفساد المالي والإداري في البلاد.

وكانت الحكومة قد شكلت في كانون الأول الماضي لجنة تعنى بالعمل على تخفيف العقوبات القضائية الصادرة بحق مزوري الشهادات والوثائق الرسمية، إلا أنها عادت وتراجعت بالقرار وأعلنت تجميدها لعمل اللجنة بعد انتقادات كبيرة تعرضت لها من قبل مجلس النواب وهيئة النزاهة العامة.

ويمثل الفساد مشكلة رئيسة يعاني منها العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث وضع مؤشر الفساد لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق من بين أكثر الدول فسادا في العالم.

يذكر أن عموم المحافظات العراقية قد شهدت، منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات واحتجاجات تطالب بتطهير مؤسسات الدولة من الفساد والمفسدين، وبتحسين الخدمات وإقالة عدد من المسؤولين، وتخللها فرض إجراءات أمنية مشددة وحظر للتجوال وإطلاق رصاص في بعض الأحيان نجم عنه سقوط شهداء وجرحى.

على خلفية اعتقال متظاهرين

نواب: استجواب القادة الأمنيين صعب للغاية

□ متابعة/ المدى

تسعى كتل سياسية إلى تضييف عدد من القادة الأمنيين في جلسات البرلمان المقبلة لمناقشة واقع حقوق الإنسان في المعتقلات والسجون.

وكشف النائب عن التحالف الوطني علي التميمي عن وجود مساع لتضييف قادة أمنيين في جلسات البرلمان لمناقشة واقع حقوق الإنسان في المعتقلات والسجون العراقية.

وعبر التميمي لراديو سوا عن رفض التحالف الوطني للاعتقالات العشوائية التي تتم دون أوامر قضائية، متهما من وصفهم بالمندسين من البعثيين في الأجهزة الأمنية باعتقال المواطنين عشوائيا.

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد تعهد أمس بالسعي لإطلاق سراح المعتقلين غير المدانين من السجون، مشيرا إلى قرب صدور قرار بالعفو عمّن لم يثبت تورطهم في إراقة دماء العراقيين.

لكن النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني استبعدت أن يتم استجواب القادة الأمنيين حول عمليات تعذيب المعتقلين.

وقالت الدايني في تصريح صحفي أمس انه لا توجد نية لدى البرلمان باستجواب القادة الأمنيين حول عمليات تعذيب المعتقلين بسبب عائدية السجون العراقية إلى الحكومة، وفي حال قرر البرلمان استجوابهم ستكون هناك معارضة من عدة جهات.

وطالبت الدايني لجنة حقوق الإنسان بحسم دعاوى المعتقلين لوجود الآلاف الذين تم اعتقالهم، ولم يتم حسم دعاواهم ولم يتم تقديمهم إلى القضاء.

وكانت قوات مكافحة الشغب في بغداد اعتدت الأسبوع الماضي على المتظاهرين في ساحة التحرير بالضرب بالهراوات، فيما اعتقلت عددا منهم بهدف تفريق التظاهرة.

وكان المئات من أهالي العاصمة بغداد وبمشاركة رجال دين خرجوا في تظاهرة بساحة التحرير وسط بغداد، للمطالبة بتحسين الخدمات وإطلاق سراح المعتقلين في السجون العراقية والأمريكية.

وكانت وزارة العدل قد قررت إغلاق سجن الشرف في المنطقة الخضراء، لمخالفته معايير حقوق الإنسان، بأمر من الوزير حسن الشمري وتحويل نزلاء السجن البالغ عددهم ١٧٠ إلى سجون أخرى.

وكان الشمري قد أكد في تصريح صحفي سعيه أيضاً إلى إغلاق سجني جمجمال وسوسة في محافظة السليمانية بسبب الانتهاكات التي ارتُكبت بحق السجناء، بما في ذلك محاولاتهم إدخال الممنوعات إلى داخل السجن، مهدداً باللجوء إلى القضاء في حال عدم مغادرة مدير سجن جمجمال بعد أن أقالته الوزارة من منصبه.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت في تقرير في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون